

تقارير

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة

حزيران/يونيو 2004*. [مقتطفات]

[.....]

ثانياً. الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الوفيات والإصابات

3 - بلغ عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم في الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2002 و31 كانون الأول/ديسمبر 2003 ما قدره 785 قتيلاً وأصيب 5130 آخرون.⁽²⁾ وكان أكبر عدد من ضحايا الصراع من بين الأطفال. ومنذ أيلول/سبتمبر 2000، قُتل 512 طفلاً فلسطينياً وأصيب ما يزيد عن 9000 طفل.⁽³⁾

4 - وكتفت إسرائيل سياسة القتل خارج نطاق القانون للفلسطينيين المشتبه في ضلوعهم في هجمات مسلحة ضد إسرائيل، والتي توجت باغتيال الشيخ أحمد ياسين في 22 آذار/مارس 2004 وعبد العزيز الرنتيسي في 17 نيسان/أبريل 2004. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2000 وحتى 1 آذار/مارس 2004 بلغ عدد ضحايا عمليات القتل/محاولات القتل خارج نطاق القانون 349 قتيلاً فلسطينياً، من بينهم 137 كانوا موجودين في أماكن الحوادث بمن فيهم 35 طفلاً و25 امرأة.⁽⁴⁾ [.....]

5 - في حين يهدف هذا التقرير إلى بيان الآثار المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي في حياة الشعب الفلسطيني، فمن المهم الإشارة إلى أن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا وأصيبوا نتيجة للصراع منذ أيلول/سبتمبر 2000 قد بلغ 946 إسرائيلياً. [.....]

الاعتقالات والاحتجازات التعسفية

(* المصدر: <http://ods-dds-ny.un.org>)

قدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين التي عقدت في حزيران/يونيو 2004، وأدرج ضمن وثائقها. ننشر هنا مقتطفات منه، ولم ندرج الحواشي لضيق الحيز الطباعي. يمكن الرجوع إلى النص الكامل والحواشي في الموقع المذكور أعلاه، كما يمكن الاطلاع على النص باللغة الإنكليزية في الموقع التالي: <http://domino.un.org>

6 - يقبع زهاء 8000 فلسطيني في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية،⁽⁶⁾ من بينهم 70 امرأة و175 مراهقاً لا تزيد أعمارهم عن 12 سنة.⁽⁷⁾ وهناك نحو 800 شخص يخضعون للاحتجاز الإداري دون أن توجه إليهم أي تهمة أو تتخذ في شأنهم إجراءات قانونية.⁽⁸⁾

7 - وخلال النصف الأول من عام 2003 على الأقل، "تعرض مئات الفلسطينيين لنوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي رجال دائرة الأمن العام الإسرائيلية والهيئات العاملة بالنيابة عنها."⁽⁹⁾ يضاف إلى ذلك بقية أشكال سوء المعاملة، بما فيها العزل الانفرادي القاسي وعدم الاكتراث بالاحتياجات الطبية للسجناء الفلسطينيين، مما أدى إلى وفاة بعض المساجين.⁽¹⁰⁾

8 - ورداً على طلب قدمته المحكمة العليا في آب/أغسطس 2003، اعترفت الحكومة الإسرائيلية بوجود سجن عسكري سري (المعسكر 1391). ولا يعلم السجناء ولا محاموهم ولا أسرهم مكان وجود هذا السجن، كما منعت السلطات الإسرائيلية وسائل الإعلام من نشر تقرير عن موقع السجن وأسماء السجناء والأوضاع التي يعيشونها. وحظرت الحكومة الإسرائيلية على لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأعضاء الكنيسة ووسائل الإعلام الوصول إلى هذا السجن. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، أمرت المحكمة العليا الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن المعلومات بشأن هذا السجن في 20 شباط/فبراير 2004. ومع ذلك فإنها لا تزال سرية.⁽¹¹⁾

تشريد السكان

9 - قامت إسرائيل بترحيل ما لا يقل عن 19 فلسطينياً من مساكنهم في الضفة الغربية إلى غزة في عام 2003. ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية جميع طلبات الاستئناف التي قدموها.⁽¹²⁾ [...]

10 - وأدت مصادرة إسرائيل للأراضي والمنازل الفلسطينية وتدميرها إلى مضاعفة أعداد الفلسطينيين الذين ليس لهم مأوى والمشردين بما يتراوح بين 13.000 و16.000 شخص في عام 2003⁽¹⁴⁾ دون الاعتراف بهم كلاجئين من حقهم الحصول على الإغاثة والحماية الدوليتين. [...]

تدمير الممتلكات ومصادرتها

11 - يشكل هدم المنازل إحدى الممارسات الإسرائيلية الأكثر ضرراً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال هناك حوالي 28.000 بيت فلسطيني مهدد بالهدم في أية لحظة.⁽¹⁶⁾ وقد تجسد العنف المصاحب لعمليات التدمير هذه بصورة مأساوية في 16 آذار/مارس 2003 عندما سحقت جرارة إسرائيلية حتى الموت موظفة التضامن راشيل كوري من الولايات المتحدة، بينما كانت تحاول منع

هدم منزل فلسطيني في قطاع غزة.⁽¹⁷⁾ وخلال الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2002 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2003 هدم الجيش الإسرائيلي 511 منزلاً في الضفة الغربية، كان 77 منها مأوى للاجئين طردتهم القوات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة هدم الجيش الإسرائيلي كلياً أو جزئياً 858 بيتاً على الأقل في عام 2003، منها 776 كانت مأوى للاجئين.⁽¹⁸⁾ وفي الأحياء التي يغلب فيها اللاجئون في رفح وغزة الشمالية، دمرت إسرائيل 961 منزلاً تدميراً كاملاً، تاركة 9434 شخصاً دون مأوى.⁽¹⁹⁾

12 - وفي قطاع غزة جرف الجيش الإسرائيلي بالجرارات خلال عام 2003 أرضاً مساحتها 1107 فدادين عليها 132.840 شجرة، وردم خمس آبار، فضلاً عن تدمير البيوت. وإجمالاً سوّت القوات الإسرائيلية 10 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة.⁽²⁰⁾ غير أن إسرائيل نفذت أكبر عدد من عمليات المصادرة في عام 2003 على امتداد الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وخلال الفترة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 إلى 31 أيار/مايو 2003، اقتلع الجيش والمستوطنون الإسرائيليون مئات الآلاف من أشجار الزيتون والليمون والأشجار المثمرة، ودمروا 806 آبار و296 مستودعاً زراعياً، وهدموا 2000 طريق تقريباً وسدوا آلافاً من الطرق الأخرى بحواجز من الخرسانة وأكوام الطين.⁽²¹⁾ ويقدر البنك الدولي أن قيمة الأضرار التي لحقت بالزراعة بلغت 217 مليون دولار في عام 2003.⁽²²⁾

13 - وتضررت الهياكل الأساسية الخاصة والعامّة الفلسطينية أو دُمرت بسبب استخدام الذخائر والمعدات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك على أيدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. وسبّب تدهور حالة المعدات والهياكل الأساسية خسائر تتراوح قيمتها بين 700 و800 مليون دولار ضمن الخسارة الكلية البالغة 1.7 بليون دولار في بداية عام 2003. وبلغت قيمة الأضرار المادية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تقديرها في الفترة من أيلول/سبتمبر 2002 إلى نيسان/أبريل 2003 مبلغ 370 مليون دولار، وبلغت الخسائر المتراكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000 ما قدره 1.1 بليون دولار. [...]

القيود على التنقل وسياسات الإغلاق

14 - يؤدي تقييد حركة البضائع والأشخاص إلى اشتداد الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تفاقم البطالة والفقر، والحيولة دون توفير الرعاية الصحية، وإعاقة التعليم وإهانة الفلسطينيين عموماً فردياً وجماعياً. [...]

15 - ومنذ آذار/مارس 2003 أدت إقامة 85 نقطة تفتيش جديدة، وحفر 538 خندقاً وحفرة، و47 بوابة وحاجزاً وعدد لا يحصى من نقاط التفتيش "الطيارة" (أي المتنقلة) إلى تجزئة الأراضي المحتلة فعلاً إلى جيوب أكثر انفصلاً وعزلة.⁽²⁵⁾

[.....]

المستوطنات الإسرائيلية

17 - لا تزال المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يعتبرها المجتمع الدولي غير مشروعة، سبباً في تفاقم الصراع، بما لها من انعكاسات سلبية على ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وقد أقامت إسرائيل في الضفة الغربية أكثر من 136 مستوطنة تضم 236.000 مستوطن. وهناك في قطاع غزة 17 مستوطنة يبلغ عدد سكانها 7000 مستوطن. ويعيش حوالي 180.000 مستوطن في القدس الشرقية المحتلة. وقد تحولت بعض المستوطنات الآن إلى مدن وقرى متكاملة، كما هو الحال في أريئيل (17.000 نسمة) في الضفة الغربية، ومعاليه أوديميم (في القدس الشرقية)، التي يبلغ عدد سكانها 28.000 نسمة.⁽²⁷⁾

18 - ولم "يجمد" بناء المستوطنات أو نموها تنفيذاً لطلب اللجنة الرباعية. ولا تزال المستوطنات بمختلف أشكالها تشكل جزءاً هاماً من الإنفاق الحكومي الإسرائيلي،⁽²⁸⁾ وفي عام 2003 ازداد معدل بناء المساكن الجديدة في المستوطنات زيادة فعلية قدرها 35 في المئة.⁽²⁹⁾ وفي عام 2003 خصصت الحكومة الإسرائيلية 1.9 بليون شاقل جديد لتمويل المستوطنات،⁽³⁰⁾ بينما انخفض نشاط التعمير داخل إسرائيل إلى أدنى مستوياته لما يزيد على عقد من الزمان.⁽³¹⁾ وفضلاً عن ذلك بلغ معدل نمو سكان المستوطنات 16 في المئة في ظل الحكومة الحالية مقابل 1.8 في المئة داخل إسرائيل. [.....]

19 - والأهم من ارتفاع عدد المستوطنين هو مساحة الأراضي المكرسة كلية للاستيطان. فالمنطقة المخططة لمستوطنة معاليه أوديميم تمتد من قرية العيزرية الفلسطينية إلى ضواحي أريحا، أي أنها تغطي عرض الضفة الغربية بأكمله تقريباً في تلك الناحية. وفي عام 2002 كانت المناطق المخططة للاستيطان تستهلك فعلاً 41.9 في المئة من أراضي الضفة الغربية.⁽³³⁾ وتحاط معظم المستوطنات بـ "منطقة عازلة" عرضها 400 متر، بينما تحتل الطرق الجانبية وغيرها من الهياكل التي تربط المستوطنات ببعضها أو بإسرائيل أجزاء استراتيجية من الأراضي الفلسطينية.⁽³⁴⁾

20 - وتبلغ المساحة الكلية للأراضي التي تم الاستيلاء عليها لأغراض الاستيطان أو التي صنفت كمناطق عسكرية في قطاع غزة 165.04 كم²، أو 45 في المئة من أراضي غزة، يستفيد منها 7000 مستوطن. ويقارن ذلك بما يزيد على مليون فلسطيني يكدحون من أجل كسب أرزاقهم من الـ 55 في المئة من الأراضي المتبقية. والكثافة السكانية في غزة من أعلى الكثافات السكانية في العالم، فهي تناهز 100 ضعف كثافة المستوطنين الإسرائيليين.⁽³⁵⁾

21 - وثمة علاقة وثيقة بين تمسك الحكومة الإسرائيلية بالاستيطان وبين

الحاجز الفاصل في الضفة الغربية، مما أدى إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتجزئتها. وكانت هذه السياسة مصدر قلق شديد بشأن إمكانية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً وقادرة على البقاء. ويشهد على إصرار السلطات الإسرائيلية على الاستيطان تخصيصها الموارد العسكرية والمالية بسخاء للمستوطنات والحاجز.

22 - وعلى الرغم من التزام إسرائيل رسمياً بالمستوطنات في ميزانيتها، كشف استطلاع للرأي العام الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2003 أن 47 في المئة من المستوطنين في الأراضي المحتلة مستعدون لمغادرة مستوطناتهم مقابل تعويض.⁽³⁶⁾

الحاجز

23 - يتكون الحاجز من مجموعة من الجدران ارتفاعها ثمانية أمتار، وأخاديد يبلغ عمقها 4 أمتار ومتاريس من التراب والخرسانة، وجدران مزدوجة، وأسيجة مزودة بأجهزة استشعار إلكترونية، وطرق للدوريات ذات ممرين، وشريط تحسسي لكشف آثار الأقدام، وحزمة من ثمانى لفات من الأسلاك الشائكة. ويتضمن الحاجز أيضاً عدة "حواجز عمق" وهيكل ثانوية طولها 150 متراً تقع على بعد عدة كيلومترات إلى الشرق، ويبدو أن الغرض منها توجيه تدفقات حركة المرور إلى خمس نقاط تفتيش. وإضافة إلى ذلك كانت هناك 26 "نقطة تفتيش زراعية"⁽³⁷⁾ مقررة في المرحلة الأولى.

24 - وفقاً لتصميم الحاجز بطوله - المقرر والمنجز - البالغ 638 كم،⁽³⁸⁾ فإنه يضم إلى الجانب الإسرائيلي مساحة 975 كم² (16.6 في المئة) من الأراضي المحتلة. ويشمل ذلك الأراضي المحتلة التي يقطنها 320.000 مستوطن، بما في ذلك الأراضي الواقعة في القدس المحتلة.⁽³⁹⁾

25 - ولا تزيد نسبة الجزء من الحاجز الواقع ضمن 100 متر من الخط الأخضر على 6 في المئة من طوله الكلي. وينحرف الحاجز أحياناً مسافة تصل إلى 22 كم داخل الضفة الغربية.⁽⁴⁰⁾ وسيقع حوالي 191.000 فدان - أو نحو 13.5 في المئة - من أراضي الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بين الحاجز والخط الأخضر حسب تخطيطات الحكومة الإسرائيلية، ويشمل ذلك 39.000 فدان محصورة في سلسلة من الجيوب و152.000 فدان في مناطق مغلقة تقع بين الخط الأخضر والحاجز. وهذه الأراضي هي من أخصب أراضي الضفة الغربية ويسكنها حالياً أكثر من 189.000 فلسطيني يعيشون في 100 قرية ومدينة. وسيعيش 20.000 من هؤلاء الفلسطينيين في مناطق مغلقة - تقع بين الحاجز والخط الأخضر. كما سيعيش 169.000 آخرون في جيوب يحيط بها الحاجز من كل الجهات، كما سيؤثر هذا الحاجز على الفلسطينيين الذين يسكنون في الجهة الشرقية منه والذين يتعين عليهم الوصول إلى حقولهم ووظائفهم وإلى الخدمات.⁽⁴¹⁾

26 - وعند انتهاء الحاجز ستكون إسرائيل قد ضمت فعلاً معظم طبقة المياه الجوفية الغربية (التي ينبع منها 51 في المئة من الموارد المائية في الضفة الغربية). ويفصل الحاجز التجمعات السكانية عن أراضيها ومياهها دون أن تتوفر لها سبل عيش بديلة، مما يجبر كثيراً من الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق على مغادرتها، كما حدث فعلاً لستة أو ثمانية آلاف من سكان قلقيلية. وأفادت التقارير أن حوالي 600 دكان وشركة قد أغلقت أبوابها في قلقيلية نتيجة لذلك.⁽⁴²⁾ وقامت القوات العسكرية الإسرائيلية المصاحبة لعملية بناء الحاجز بتدمير البيوت والمرافق التجارية على طريق الحاجز، كما حدث في بلدة نزلة عيسى الواقعة شمال قلقيلية، حيث هدمت القوات الإسرائيلية سبعة منازل و125 دكاناً على الأقل لتمهيد الطريق أمام الجدار الحاجز.⁽⁴³⁾ وفي العقبة (الضفة الغربية) فإن 12 هيكلًا من الهياكل الـ 18 مهددة بالهدم. وقد اقتلعت إسرائيل آلافًا من الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون بسبب بناء الحاجز.⁽⁴⁴⁾

27 - ولاقتناء الأراضي اللازمة لبناء الحاجز أصدر القائد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية أوامر عسكرية بالاستيلاء على الأملاك الخاصة. وبنفس الطريقة أصدرت وزارة الدفاع أوامر الاستيلاء على الأراضي في القدس.⁽⁴⁵⁾ وتصبح أوامر المصادرة نافذة المفعول عند التوقيع عليها، سواء سلمت إلى صاحب الأرض أم لا. وفي العادة يمنح صاحب الأرض أسبوعاً من تاريخ التوقيع على الأمر للطعن فيه. وبعض هذه الأوامر ذات مفعول رجعي. بيد أن معظم الالتماسات المقدمة إلى لجنة الطعون أو إلى المحكمة العليا قد رفضت على الرغم من أن بعض أوامر المصادرة تم تأخير تنفيذها أو تقليص نطاقها بموجب الطعن،⁽⁴⁶⁾ كما دعت المحكمة العليا إلى التفاوض مع القرى المتضررة بخصوص مسار الحاجز. ونظراً للسرعة التي تبني بها سلطة الاحتلال الحاجز، حيث تعمل فيه على مدار الساعة، فمن الصعب القيام بأي إجراء قضائي. وقد أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستغير مسار الحاجز حتى يقترب أكثر من الخط الأخضر.

28 - وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر أصدرت السلطة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سلسلة من الأوامر تحظر على أي شخص دخول "المنطقة المغلقة" والبقاء فيها وتنطبق هذه الأوامر على 73 كم² وزهاء 5300 فلسطيني يعيشون في 15 مجعماً سكنياً. وقد تمكن السكان المحليون حتى الآن من الحصول على تراخيص للبقاء في منازلهم كلفتهم الكثير من الوقت والموارد، ولكن هذه التراخيص لا تتجاوز صلاحيتها مدة شهر واحد أو ثلاثة أو ستة أشهر ويتعين تجديدها. وأفاد الجيش الإسرائيلي بأن 27 بوابة (من أصل 46) في الحاجز مفتوحة للفلسطينيين من حملة التراخيص المطلوبة، رغم أن الفلسطينيين يقولون إنه لا يمكن استخدام سوى 19

بوابة. وفي بعض المناطق الزراعية تفتح المعابر لمدة 15 أو 30 دقيقة ثلاث مرات في اليوم أو وفقاً لمعايير اعتباطية يحددها الجنود الإسرائيليون.⁽⁴⁷⁾

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

29 - يبلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه 70 لتراً في اليوم الواحد. ويستهلك الإسرائيليون في المستوطنات 350 لتراً (أو 500 في المئة من استهلاك الفلسطينيين).⁽⁴⁸⁾ وتضخ إسرائيل أكثر من 85 في المئة من احتياجاتها من المياه من الطبقات المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدى توزيع إسرائيل غير المنصف للمياه إلى نقص حاد في المياه في الأراضي المحتلة رغم توافر الموارد المحلية. وفي ظل نظام نقاط التفتيش والإغلاق، لا يمكن لناقلات صهاريج المياه أن تصل القرى في جميع الأحيان، بحيث تحرم بعض المجتمعات المحلية كل مرة من المياه طيلة أيام.⁽⁴⁹⁾ ويعيش نحو 280 مجتمعاً ريفياً حالة يأس في الأراضي المحتلة حيث تنعدم الآبار أو المياه الجارية، ويعتمد الناس اعتماداً كلياً على شحانات المياه التي توصلها إليهم البلديات أو جهات خاصة. وفي ظل التبعية الاقتصادية والتجارية الحالية، تشتري مراكز خدمات الصهاريج الفلسطينية المياه عادة من شركة نقل المياه الوطنية الإسرائيلية، علماً أن معدل تضخم الأسعار وصل إلى 80 في المئة،⁽⁵⁰⁾ بعد أيلول/سبتمبر 2000. ويعتمد 60 في المئة من العائلات الفلسطينية على مياه الصهاريج التي تتراوح تكلفتها بين 17 و40 في المئة من مداخيل الأسر المعيشية خلال أشهر الصيف.⁽⁵¹⁾

30 - وخلال المرحلة الأولى من بناء الجدار، فقد الفلسطينيون 29 بئراً يبلغ إجمالي إنتاجها السنوي من المياه 3.880.000 متر مكعب.⁽⁵²⁾ وفي أبو نجيم (في منطقة بيت لحم)، قطع الجيش الإسرائيلي إمدادات المياه بسبب أعمال الحفر وتدمير الأنابيب.⁽⁵³⁾ وتقدر الأضرار المادية في قطاع المياه والمياه المستعملة في الأراضي المحتلة الناجمة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية بنحو 140 مليون دولار.⁽⁵⁴⁾

الأغذية

31 - أدت سياسات الاحتلال وممارساته إلى انخفاض معدل الاستهلاك الغذائي الفلسطيني بنسبة تتراوح بين 25 و30 في المئة منذ أيلول/سبتمبر 2000، وأصبح الفلسطينيون يستهلكون الآن كميات أقل من الأغذية الغنية بالبروتين،⁽⁵⁵⁾ وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى فقدان الوظائف وحظر التجول.⁽⁵⁶⁾ فالأراضي الفلسطينية المحتلة ليست حالياً مكتفية ذاتياً على المستوى الغذائي، حيث تستورد معظم كميات الحبوب والسكر والزيوت التي تشكل 65 في المئة من الأسعار الحرارية الغذائية الحالية. ويعيش نحو 1.4 مليون نسمة (40 في المئة من السكان) حالة انعدام الأمن الغذائي، وهناك 1.1 مليون نسمة أخرى (30 في المئة) مهددة بانعدام الأمن الغذائي

إذا استمرت الظروف على حالها.⁽⁵⁷⁾ وحتى عام 2003، بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون سوء التغذية الحاد 13.2 في المئة في قطاع غزة، و3.4 في المئة في الضفة الغربية. أما سوء التغذية المزمن فيصيب الآن 17.5 في المئة من الأطفال في قطاع غزة و7.9 في المئة في الضفة الغربية.⁽⁵⁸⁾

[.....]

السكن

33 - نشأ الاكتظاظ السكاني عن تدفقات السكان المرحّلين. فبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة أتى على مساكن الفلسطينيين وإمكانات بناء المساكن في المستقبل، لا سيما حوالي المستوطنات المنشأة في رؤوس الجبال.⁽⁶⁰⁾ ويبلغ حالياً عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة 3.3 ملايين فلسطيني، ويتوقع أن يصل إجمالي السكان إلى 4 ملايين نسمة في عام 2010، ولذلك تقدر الاحتياجات السكنية الآن وفقاً للنمو الطبيعي بـ 151.000 وحدة سكنية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2010، أو بـ 15.000 وحدة سكنية في السنة تقريباً.⁽⁶¹⁾ [.....]

34 - وإلى جانب تدمير مساكن الفلسطينيين ومصادرتها، ما انفكت تكلفة بناء البيوت اللازمة تزداد شططاً. فالقيود المفروضة على البناء استنفدت العرض المحتمل من السكن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السكن في أوقات الأزمات. كما أدى الإغلاق إلى تضخم أسعار مواد النقل والبناء فارتفعت التكاليف السكنية بنسبة 12 في المئة خلال الأشهر الخمسة عشر الأولى التي تلت أيلول/سبتمبر 2000.⁽⁶³⁾

[.....]

الصحة العامة

36 - أدت نقاط التفتيش وأوامر حظر التجول إلى انخفاض المستويات الصحية لأنها حالت دون الوصول إلى المستشفيات والعيادات، وأعاقت برامج الرعاية الصحية (من قبيل حملات التلقيح)، ومعالجة الصدمات النفسية الناجمة عن الآثار المادية والاقتصادية والاجتماعية للاحتلال.⁽⁶⁵⁾ [.....]

37 - وتدهورت إمكانيات الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، والقدرة على تحمل تكاليفها وتوافرها ونوعيتها. وفي عام 2003، أصيب بفقر الدم 48 في المئة من السكان، وهي أعلى نسبة سجلت، حيث بلغت في عام 2002، 31.5 في المئة، وبلغت في عام 2001، 23.4 في المئة. وانخفضت نسبة الولادات في المستشفيات سنوياً. ولم يحصل على الرعاية السابقة للولادة سوى 33 في المئة من النساء، ولم يتلق أي عناية في فترة ما بعد الولادة في العام الماضي سوى 19 في المئة من النساء.⁽⁶⁸⁾ وبسبب تدهور نوعية المياه، ارتفعت حالات الإصابة بالزحار والطفيليات المعوية بشكل

ملحوظ. (69)

38 - ويبلغ معدل الولادات عند الفلسطينيين في الأراضي المحتلة 3.6 في المئة، غير أن حالات المواليد منخفضي الوزن ارتفعت بنسبة 25 في المئة في عام 2003، وانخفض رصد وزن الرضع بنسبة 5 في المئة. (70) وتشير نسبة الانخفاض البالغة 36 في المئة في أعداد الرضع الذين يتم تلقيحهم في المواعيد المحددة إلى تفشي الأمراض، بما فيها الإصابات العابرة للحدود. (71)

[.....]

الشباب والتربية

40 - تبلغ أعمار 67 في المئة من السكان في الأراضي المحتلة 24 عاماً أو أقل. والآثار التي يتركها الصراع في نفوس الأطفال والشباب ناجمة عن تعرضهم للعنف السياسي، واختلال الحياة العائلية، وفقدان الفرص التربوية أو المنافذ المنتجة الأخرى، والتدهور العام في الظروف المعيشية. وغالبية الأطفال المصابين البالغ عددهم 9000 طفل هم من المراهقين (تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة)، وهي فئة أكثر تأثراً بالعدوان والتمرد والسلوك المحفوف بالمخاطر، والعجز، والإحباط، والاكئاب، والانعزال. وتظهر عليهم عوارض الأرق والمشاكل العاطفية والصراع وفقدان الشهية وتقلب المزاج، مما يعرضهم أكثر إلى خطر الإصابة باضطرابات عقلية، وإلى العنف المنزلي والسلوك المدمر للذات. [...]

41 - وتبددت الجهود التي بذلت على مدى عقد من الزمن من أجل تحسين النظام التربوي، وذلك بسبب أوامر الإغلاق والقيود المفروضة على حرية الحركة، مما أثر على نحو مليون طالب، وأكثر من 39 ألف أستاذ في 1900 مدرسة. وفي الضفة الغربية، أبلغ 68 في المئة من الطلاب عن قيود حالت دون وصولهم إلى معاهدهم خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2002 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وخلال العام الدراسي 2002 - 2003، (76) أوقلت 498 مدرسة على الأقل بسبب القيود المفروضة على الحركة التي أجبرت الأطفال على المكوث في بيوتهم. ودمرت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 269 مدرسة أو ألحقت بها أضراراً. (77)

42 - وانخفض المعدل العام لنجاح الطلاب الفلسطينيين بنسبة 14.5 في المئة خلال العام الدراسي 2002 - 2003 مقارنة بالعام الدراسي 2001 - 2002. (78)

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

43 - خلال الفترة 1998 - 2000، سجل الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نمواً سنوياً ثابتاً بنسبة 5 في المئة. بيد أن أوامر الإغلاق وحظر التجول في عام 2003 أدت إلى خسائر وركود تجاري مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر. (79)

ونتيجة لهذه الظروف صار الاقتصاد الفلسطيني يعتمد إلى حد كبير على نشاط القطاع غير المنظم، وعلى الخدمات التجارية الصغيرة وخدمات التأجير. أما الزراعة التي تمثل أساس الاقتصاد الفلسطيني فما زالت تمارس ولكن في ظل ظروف قمعية للغاية. وصار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشير إلى فلسطين بوصفها "اقتصاداً مزقته الحرب" لأنها أصبحت تماثل البلدان الأخرى التي تمزقها الحرب من حيث العوامل الهيكلية والقيود الخارجية والضريبية وأداء القطاع الخاص.⁽⁸⁰⁾

44 - وأدت ثلاث سنوات من التدهور الاقتصادي إلى تراكم الخسائر في المؤشرات الرئيسية. فقد خسر الاقتصاد الفلسطيني، بالقيمة الحقيقية، النمو كله الذي حققه خلال السنوات الخمس عشرة السابقة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي الآن إلى ما دون مستواه في عام 1986.⁽⁸¹⁾ [...]

54 - وخلال الربع الأخير من عام 2003، انخفض معدل البطالة السنوي إلى 26 في المئة وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية مقابل 31 في المئة خلال الربع الأخير من عام 2002. بيد أن معدل البطالة ظل أعلى بكثير من المستوى الذي بلغه خلال الفصل الثالث في عام 2000 قبل وقوع الأزمة والذي قدر بـ 10 في المئة. [...]

47 - بحلول شهر آذار/مارس 2003، انخفض متوسط دخل الأسر المعيشية إلى أدنى مستوى له أي بنسبة 44 في المئة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000.⁽⁸⁶⁾ وفقدت حوالي 47 في المئة من الأسر المعيشية أكثر من 50 في المئة من دخلها في نفس الفترة. وإذا وضع في الاعتبار نمو السكان بنسبة 13 في المئة وانخفاض الدخل بالأرقام الحقيقية بنسبة تزيد عن 46 في المئة منذ عام 1999، فهذا يعني أن الفقر ازداد بمعدل وصل إلى 60 في المئة في عام 2002⁽⁸⁷⁾ وإلى معدل وصل إلى 63 في المئة في منتصف عام 2003. وهذا المعدل الذي يمثل فقراً مدقعاً لأنه يعني أن الفرد يعيش بأقل من 2.1 دولار في اليوم يؤثر الآن في مليوني فلسطيني يعتمدون على المعونة الخارجية للحصول على الغذاء.⁽⁸⁸⁾

48 - وهذه العوامل مجتمعة جلبت مشقة اقتصادية وفقراً لا مثيل لهما في عام 2003. ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع المرتبات وتقديم الخدمات اللازمة (التي تمثل 49 في المئة من مجموع دخل الأسر المعيشية).⁽⁸⁹⁾ وبالإضافة إلى ذلك، منع الجيش الإسرائيلي والمستوطنون المزارعين من الوصول إلى حقولهم لزراعتها أو رعايتها أو حصدتها أو نقل منتجاتها إلى الأسواق. ومعظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل - وكثير منهم كانوا قد وفدوا من جاليات تم طردها أو نزع ملكيتها داخل الخط الأخضر - فقدوا أجورهم بسبب الإغلاق أو البطالة التي بلغت 10 في المئة عام 2000⁽⁹⁰⁾ ووصلت إلى 70 في المئة في بعض المناطق.⁽⁹¹⁾

49 - وتغلبت الأسر المعيشية على المشكلة عن طريق تخفيض استهلاكها وإنفاقها على الاحتياجات الأساسية بصورة جوهرية. فانخفض استهلاك الغذاء بنسبة 68 في المئة⁽⁹²⁾ وتم تأخير المدفوعات على المرافق بنسبة 60 في المئة. وبينما لجأت 63 في المئة من الأسر إلى الاقتراض غير الرسمي من الأصدقاء والأقارب لتلبية الاحتياجات الأساسية، اضطرت 20 في المئة من الأسر إلى بيع ممتلكاتها من المجوهرات وغير ذلك مما تمتلكه فكان تصديها للمشكلة على حساب مدخراتها وأدى ذلك إلى استنفاد قاعدة رزقها بصورة لا يمكن تعويضها.⁽⁹³⁾ وبحلول شهر آذار/مارس 2003، أصبحت 42 في المئة من الأسر في حالة من الفقر المدقع وصارت تعتمد على المساعدة الإنسانية.⁽⁹⁴⁾ وتضاعف عدد الأطفال العمال عما كان عليه في الفترة 2001 - 2002 وبلغت هذه النسبة الآن 3.1 في المئة⁽⁹⁵⁾ مما حال دون إتاحة الفرص التعليمية لهم، وعمل على تخفيض إنتاجيتهم في المستقبل، وحد من موارد الرزق لعدد من الأجيال المقبلة.

50 - ويمكن توزيع أكثر الناس ضعفاً إلى فئتين هما: الفقراء المزمنون (حالات المشقة الاجتماعية) و"الفقراء الجدد". وتتألف الفئة الأولى بصفة نموذجية من الأسر المعيشية التي توجد فيها نسبة عالية من النساء والمسنين والأطفال، ممن ليست لديهم مدخرات، ويعانون من ظروف معيشية رديئة، وليست لديهم مصادر دخل ثابتة. أما "الفقراء الجدد" فهم الذين فقدوا في الآونة الأخيرة منازلهم، أو دخلهم، أو ممتلكاتهم، أو موارد رزقهم، ولديهم قدرة محدودة على استعادتها. وتضم هذه الفئة بصفة خاصة كثيراً من المزارعين الذي دمر المستوطنون الإسرائيليون أو الجيش الإسرائيلي أرضهم أو صادروها أو منعوهم من الوصول إليها، وينطبق الشيء نفسه على الماء، والمحاصيل، وغير ذلك من وسائل الإنتاج والأسواق. وينتمي إلى هذه الفئة أيضاً صيادو الأسماك في غزة، والبدو، وأصحاب الأجور اليومية الذين تم منعهم من الوصول إلى سوق العمل. وتعيّن على هؤلاء الذين لديهم دخل ثابت إعالة عدد أكبر من الأشخاص، فازدادت نسب الإعالة من 5.9 في المئة إلى 6.6 في المئة في الضفة الغربية، و7.5 في المئة في غزة.⁽⁹⁶⁾

51 - شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة في بداية عام 2003 انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي بنسبة 90 في المئة، فانخفض الاستثمار من حوالي 1.45 بليون دولار في عام 1999 إلى حوالي 150 مليون دولار في عام 2002.⁽⁹⁷⁾ [.....]

53 - يعتمد اقتصاد الأرض المحتلة، تحت الاحتلال، على إسرائيل، إلى درجة أن 96 في المئة من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل وحوالي 25 في المئة من العمال يتوجهون إلى إسرائيل.⁽¹⁰¹⁾ وبما أن الطلب المحلي الفلسطيني يبلغ حوالي

150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، يدل التسرب المفرط للموارد الاقتصادية إلى أن حوالي 71 في المئة من العجز التجاري الفلسطيني الكلي هو حالياً مع إسرائيل. و70 في المئة مما تقترضه فلسطين من الخارج (ومعظمه أموال دعم ترد من المانحين من أجل تمويل التجارة)، يذهب لدفع قيمة الواردات الإسرائيلية. ومع وصول العجز إلى 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2002، اتسمت هذه الفترة بتحويل 45 سنتاً من كل دولار يتم الحصول عليه محلياً إلى الاقتصاد الإسرائيلي.⁽¹⁰²⁾ ويبدو أن هذه الظاهرة مستمرة. فمثلاً، تشير الأرقام التجارية للربع الثاني من عام 2003 إلى زيادة نسبتها 17 في المئة في الواردات من إسرائيل وإلى انخفاض نسبته 3.4 في المئة في الصادرات إلى إسرائيل، مقارنة بالربع الثاني من عام 2002.⁽¹⁰³⁾

54 - معظم المشاريع الفلسطينية (90 في المئة منها) هي عبارة عن وحدات صغيرة الحجم (تشغل أقل من خمسة موظفين) ذات قدرة محدودة على مقاومة الصعوبات الراهنة، ولكنها تشغل 56 في المئة من القوى العاملة المحلية. ولا تشكل المشاريع المتوسطة الحجم (المؤلفة من 20 إلى 50 موظفاً) إلا 1 في المئة من الشركات.⁽¹⁰⁴⁾ وانخفضت مستويات العمالة والتعويضات في جميع القطاعات، باستثناء الشركات المتوسطة الحجم التي تنتج الأغذية والمشروبات. فتعزى الزيادة في عدد العاملين فيها بنسبة 13 في المئة والتعويضات بنسبة 36 في المئة إلى الزيادة في الطلب على المنتجات المحلية التي حلت محل الواردات الإسرائيلية. وقدرة الشركات الكبيرة على مقاومة الأزمة لا تعوض عن الخسارة في العمالة في مختلف القطاعات. ففي عام 2003، عملت 75 في المئة من الشركات الفلسطينية بثلاث قدرتها، وأغلقت 43 في المئة من المشاريع الصناعية أبوابها منذ أيلول/سبتمبر 2000.⁽¹⁰⁵⁾

55 - غير أيضاً الاحتلال والصراع الناجم عنه بنية الاقتصاد نفسها. فازداد عدد المشاريع الصغيرة زيادة ملحوظة (28 في المئة في عام 2002) بينما انخفضت المشاريع الصغيرة بنسبة مماثلة. كما انخفضت أعداد المشاريع المتوسطة والكبيرة انخفاضاً ملحوظاً (49 في المئة و48 في المئة على التوالي).⁽¹⁰⁶⁾ [....]

56 - وتستمر إسرائيل في عدم دفع الإيرادات من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. ونقل إسرائيل لهذه الإيرادات في موعدها هو أحد التدابير الاقتصادية الواردة في خارطة الطريق التي ترعاها اللجنة الرباعية. وكانت إسرائيل في نهاية عام 2003 لا تزال تحجز 299.47 مليون دولار وهو مبلغ مستحق للسلطة الفلسطينية.⁽¹⁰⁸⁾

[....]

[.....]

إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية

59 - [....] القوات الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية تعرقل في كثير من الأحيان

عمل المنظمات الإنسانية أو تمنعها من الوصول إلى أهدافها من خلال اللجوء إلى نقاط التفتيش أو الإغلاق، أو تخضعها لنظام تفريغ البضائع وتحميلها.

60 - ولا تزال عرقلة حركة سيارات الإسعاف عند نقاط التفتيش تشكل مشكلة خطيرة. ففي السنة الماضية، حجز الجيش الإسرائيلي حوالي 60 سيارة إسعاف في الشهر عند نقاط التفتيش، ومنع مرور ربع هذه السيارات. وفي شهر آذار/مارس 2003 وحده، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على 15 سيارة إسعاف.⁽¹¹³⁾ وأفادت الأونروا في حزيران/يونيو 2003 عن وقوع 231 حالة من التأخير المفرط عند نقاط التفتيش أو عن منع السيارات من المرور.⁽¹¹⁴⁾ وعمل الموظفون الطبيون التابعون للأونروا في ظروف خطيرة أثناء العمليات العسكرية والتقييدات المفروضة على الحركة. [...] [.....]

62 - وأدت التقييدات الإسرائيلية المفروضة على حركة الأونروا إلى زيادة التكاليف التي وصلت إلى حوالي 24 مليون دولار في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2000 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وخلال معظم عام 2003، لم تمنح الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الأرض المحتلة تصاريح إلى 47 في المئة من موظفي الأونروا مما حال دون إمكانية دخولهم إلى القدس.⁽¹¹⁸⁾

63 - وتمنع إسرائيل بصورة كاملة حركة البضائع الإنسانية عن طريق معبر إيرز في غزة، مما جعل معبر كارني نقطة العبور الوحيدة، حيث تطبق السلطات الإسرائيلية نظام نقل البضائع من عربات إلى عربات أخرى. وفرضت إسرائيل أيضاً رسوماً على البضائع الإنسانية، مما كلف الأونروا 260.000 دولار سنوياً.⁽¹¹⁹⁾ وفي 30 آذار/مارس 2004، أعلنت الأونروا أن العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية والمخاطر الأمنية غير المقبولة بالإضافة إلى النقص في الأموال أرغمتها على وقف المعونة الغذائية المقدمة إلى غزة.⁽¹²⁰⁾ واستأنفت الأونروا في 21 نيسان/أبريل 2004 توزيع المعونة الغذائية الطارئة على حوالي 600 ألف لاجئ تخدمهم في قطاع غزة. ■ [.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>